اقتصاد

الحكومة «تعصف» أفكارها حول الصادرات.. وهذه وقائع الجلسة:

إعداد لائحة تنفيذية لاستراتيجية التصدير وتأسيس شركة للصادرات

خميس يسأل: هل مسموح استيراد الموز وهناك ترشيد؟

- ميالة يقارن سورية مع سنغافورا والدنمارك.. وانخفاض الليرة أهم عامل يساعد التصدير
- السواح يطالب بحلول إسعافية.. القلاع: هل في العالم دولة فيها كل هذه الاتحادات «مصدرين» و«تجارة» و..!
- مصدر «يحلف» لوزير المالية مئة يمين أنه لم يدفع «براني».. ودراسة شراء عبارتين وتشغيلهما بالمجان

الوطن

تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة التنمية الإدارية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع المجلس الاستشاري في رئاسة ملس الوزراء على إعداد لائحة تنفيذية لإستراتيجية التصدير الوطنية بحيث تتضمن كل التفاصيل التنفيذية الإجرائية وغيرها بما فيها إعداد نظام داخلي لشركة وطنية للصادرات، على أن يتم عرض اللائحة على اجتماع مجلس الوزراء في جلسة الثلاثاء بعد القادم. وذلك تنفيذاً لمطلب رئيس الحكومة عماد خميس في ختام اجتماع أطلق عليه خميس «المجموعة الاقتصادية» مساء أمس الأول (الأحد).

وكان التصدير هو العنوان الأبرز لمساء الأمس الاقتصادي في مجلس الوزراء، إذ تم عرض ثلاث مذكرات لوزارة الاقتصاد والتنمية الإدارية وهيئة تخطيط الدولة حول الموضوع، بهدف عام، يتمثل بإيجاد رؤية أو إستراتيجية وطنية للتصدير.

النوري يحدد مقاسات شركة التصدير

وزير التنمية الإدارية حسان النوري تكلم خلال الجلسة مدافعاً عن فكرة إنشاء الشركة ومساهمة القطاع الخاص الأساسية فيها من منطلق معرفته بحقيقة التصدير في البلد على اعتبار أنه كان مصدّراً، مبيناً أن الآلية الذهنية والمؤسساتية في قطاع التصدير هي المشكلة، إذ «لم نفهم حتى الآن الأسواق المستهدفة.. وما زلنا نعمل بالشخصنة والروح الفردية في التصدير، ولا نعتمد سوى على المعارض الخارجية وهذا لا يكفي».

وبتوجيه مشكلة التصدير نحو الشحّين (الناقل) قال النوري: «الشحّينة لا يخدمون السياسة التصديرية.. ويجب الخروج من عباءتهم، فتكون الكلمة الأساسية للمصدّر».

وقال موجهاً حديثه لرئيس اتحاد المصدرين محمد السوّاح: «أنا مؤمن بوجود تصدير في البلد، وأنا أحد المصدّرين.. ولكن إشكاليتنا إذا أردنا أن ننتج هي بالطاقة الإنتاجية لمعاملنا غير الكافية للتصدير». مبيناً على حدّ وصفه أننا نحتاج إلى بنية تصدير جديدة غير بنية تصدير «النوفتيه» السائدة لدينا.

الصابوني يرسم سياسة التصدير

بدوره قدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني عرضاً موجزاً لمسودة سياسة التصدير التي أعدّتها الهيئة، متضمنة جزأين؛ مبادئ عامة، ومقترحات، شملت مدين، قصيراً تضمن إجرائية آنية تدعم نجاح سياسة التصدير، وحماية الإنتاج الوطني والسياسة المالية والنقدية، ومدى طويلاً لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وتضمنت الإجراءات الآنية لتدعيم نجاح سياسة التصدير تحديد قوائم السلع المنتجة في السوق اعتماداً على واقع المنشآت القائمة (الكميات المنتجة وحاجة السوق والكميات الممكن تصديرها)، إضافة إلى تحديد المنشآت المتوقفة عن العمل واقتراح الحلول لإعادة إعمارها، وتوفير موارد الطاقة للمنتجين. وتضمنت إجراءات حماية الإنتاج الوطني وجود خطة لتأمين حاجة القطر من المواد الأساسية للمواطن التي لا يتم إنتاجها محلياً، وعدم منح إجازات استيراد لكل المواد والسلع النهائية التي تنتج محلياً.

وفي إجراءات السياستين المالية والنقدية، فإعادة النظر بالرسوم الجمركية، والضرائب على الشركات المنتجة للسلع المستهدفة، وتأمين التمويل اللازم للعملية الإنتاجية، ومعالجة مسألة إعادة قطع التصدير وتكاليف الحوالات، وحصة القطع الأجنبي لتأمين مستوردات الشركات المخصصة للتصدير.

مقارنات ميالة

من جانبه قدم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة عرضاً لمذكرة بعنوان «الصادرات السورية: الواقع- الصعوبات- المتطلبات- المقترحات»، بيّن خلالها انخفاض الصادرات ١٤ مرة خلال الحرب، خسارتنا للكثير منا لأسواق والشركاء التجاريين، مشيراً إلى دور العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب في ذلك. لينتقل إلى استعراض تفصيلي للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمي للعام ٢٠١٥، المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومقارنة سورية ببعض الدول مثل سينغافورا والدنمارك وهونغ كونغ وتركيا.

وتلخصت المقترحات التي عرضها ميالة بتبسيط إجراءات التصدير، وضمان كفاية الأنظمة والسياسات والأطر لدعم جودة المنتج السوري، بتطوير البنى التحتية وزيادة الوعي بأهمية ثقافة الجودة، وتعزيز كفاءة العملية التسويقية للصادرات، وتوفير برنامج دعم وتمويل للتصدير، وتنمية الصادرات وإنشاء علاقة تكاملية مع السياسات القطاعية.

وخلال عرضه، ذكّر ميالة بأن انخفاض قيمة العملة الوطنية هو أهم العوامل المساعدة في التصدير، مبيناً أنه كلما زاد التصدير انتعش ميزان المدفوعات، بزيادة القطع الأجنبي المتدفق نحو البلد، وهذا ما يدعم معدلات النمو.

نداء السوّاح: السوق بعيدة

بدوره بيّن رئيس اتحاد المصدّرين محمد السواح المشكلة الأساسية في التصدير هي بالنقل، واختلاف طرقه عما كان سابقاً قبل إغلاق المعابر البرية، وليس بالتسويق «وكل من يقل إن مشكلة التصدير هي تسويق وزبائن.. فهو مخطئ، فالتاجر يعلم كيف يسوق بضاعته، وفي السابق كنا نبيع في أسواق العالم من دون مشكلات في التسويق وإيجاد زبائن».

وبيّن أن أسطول النقل في سورية هو بري بامتياز، وقد تعطل بإغلاق المعابر، لذا فالحمولة المصدرة إلى العراق التي كانت تصل بأقل من ٢٤ ساعة إلى السوق تحتاج اليوم من ٢٤ إلى ٣٠ يوماً، وإلى عمّان كانت البضائع تصل بحدود ١٦ ساعة، على حين اليوم تستغرق ١٦ يوماً.. «في السابق كنا نصل السوق الأوروبية بأربعة أيام والخليجية بيومين وهذا مستحيل اليوم لأن السوق أصبحت بعيدة». مطالباً بحول إسعافية لوجستية تتعلق بالشحن، ودعم أساسي في هذا المجال لإيصال البضائع للأسواق المستهدفة بأسعار تنافسية.

حماسة القلاع

تساءل رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاّع: هل هناك دولة في العالم غيرنا فيها كل هذه الاتحادات (مصدرين وصناعة وزراعة وتجارة... وغيرها)؟. ولدى سؤال رئيس الحكومة له عن أثر هذه الاتحادات في التصدير، ردّ بأنها تمثل «كل العقبات».

وبيّن القلاع أن المشكلة الأساسية هي في الإنتاج، منوهاً بأن شركات النقل «الشحّينة» هي وسيلة سريعة التناول لشحن البضائع.

وطالب القلاّع بضرورة أن تكون شركة الصادرات المقترحة لا حكومية ولا مشتركة بل مساهمة، وبذلك يمكنهم البدء بتأسيسها فوراً. فرد عليه رئيس الحكومة: «ابدأ بتأسيسها إذاً».

تعرّف على سويسرا جديدة يابوس

تحدث وزير المالية مأمون حمدان أن لدينا بوادر رائعة للتصدير -على حدّ تعبيره- لكن الجهود مشتتة.. «واليوم نحن بأمسّ الحاجة إلى تأطير الأمور في التصدير، وهذا لم نكن مضطرين له في الماضي، فلم يكن هناك تخطيط».

مؤكداً أنّ مشكلة التصدير ليست بالإجراءات والإعفاءات الجمركية، وإنما بالشحّين. وهنا عرض الوزير قصة حدثت معه عندما كان في جولة مع المدير العام للجمارك على معبر جديدة يابوس بحضور مكتّف للإعلام، إذ سأل أحد المصدرين في المعبر عن الوقت الذي استغرقته إجراءات التصدير، فأجاب بساعتين فقط. -وهذا ما أكده المدير العام للجمارك هازاً رأسه بالتأكيد- واستطرد الوزير حمدان قائلاً: «أكدت السؤال على المصدّر وحلّفته أن يخبرني إن كان قد دفع أي مبالغ برانية ليسهل إجراءاته فأجابني بعدم دفع أي مبالغ من هذا النوع وأن الإجراءات لم تستغرق أكثر من ساعتين». إلا أن وزير الاقتصاد أديب ميالة الذي كان يجلس بجوار الوزير حمدان لم يمسك نفسه فرد بسرعة: «هذه في سويسرا».. ليرد حمدان «نعم.. سويسرا جديدة يابوس».

شراء عبارتين

بيّنت وزيرة العمل ريما القادري أن المشكلة في الأسواق وليس المنتجات، ومن الضروري عدم خسارة الأسواق التي اخترقتها منتجاتنا. ورأت أن تكون شركة الصادرات الوطنية من الفاعلين على الأرض. مطالبة بتفعيل المرصد الوطني للتنافسية، بدلاً من دوره الثانوي حالياً.

بدوره أكد وزير الزراعة أحمد القادري أن مشكلة التصدير تتركز بإغلاق المعابر البريّة، ما يعني أنه يجب إيجاد حل للنقل البحري البديل، مقترحاً شراء الحكومة لناقلتين «عبارتين» إذ إن سعر الواحدة حالياً لا يتعدى المليون دولار، ويمكن أن تستخدمان لتسهيل عملية النقل والتصدير بشكل كبير.. وهذا المقترح لاقى استحسان رئيس الحكومة عماد خميس، الذي سأل وزير النقل عن الموضوع وضرورة العمل فيه.

حمود: لنستأجر أولاً ثم نشتري العبارات

بيّن وزير النقل علي حمود وجود معوقات ولا سيما فيما تعلق بالعقوبات لشراء عبارتين، مؤكداً أن سعر الواحدة اليوم بنحو مليون دولار فقط، لكن هناك تأمين دولي بحري، مقترحاً البدء باستئجار عبارات أولاً، ثم الانتقال إلى خطوة الشراء. إلا أن خميس أعجبته فكرة الشراء إذ لديه حلول لهذه العقبات، وأصرّ على بحث موضوع الشراء، وتشغيلهما ولو مجاناً لنقل الصادرات بما يدعم المصدرين والتصدير.

خواطر تصديرية.. والرؤية غائبة

من جانبه بيّن حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام أن الشحن ضرورة قصوى في الوضع الراهن، واصفاً ما يدور حول السياسة التصديرية بأنه توارد خواطر، إذ يصعب الوصول إلى إستراتيجية تصدير محددة وواضحة. مؤكداً أنه ما من دول لديها شركات تصدير، وإنما لكل شركة مهارتها في هذا الجانب. منوهاً بأن تكون شركة الصادرات المزمع إحداثها رافداً في العملية التصديرة وليس الممر الأساسي.

بدوره بيّن رئيس المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء قيس خضر أن المشكلة إدارية وتنسيقية، إذا لا رؤية موحدة للتصدير، منوهاً بضرورة السؤال عن حجم التصدير حالياً، وهل المشكلة بإحداث شركة؟ ومهمة من تأسيسها؟ اتحاد المصدرين أم وزارة الاقتصاد؟ وأبعد من ذلك سأل: كيف ندعم التصدير؟

لقطات

- رئيس الحكومة عماد خميس يسأل مستغرباً: هل الموز مسموح استيراده وهناك ترشيد استيراد؟ مدير الجمارك يرد: استيراده غير ممنوع.. بعض الحضور: الموز يملأ الأسواق.
- استغرب خميس من انتشار فكرة لدى الناس بأن الحكومة مسؤولة مباشرة عن التصدير، وهذا الكلام خاطئ ويجب إيضاحه، فالحكومة معنية بدعم العملية التصديرية.
- مدير الجمارك فواز الأسعد يبرهن أن التصدير معفى من الرسوم وأن الإجراءات بسيطة، فيرد خميس مستغرباً: لماذا هذه الاشاعات إذاً؟
- يعرض خميس أنه يعرف بوجود سماسرة يعملون بشكل غير مباشر. ولكي تسير الأمور بشكل سريع يجب التعامل مع ٤ أو ٥ أشخاص فقط بيدهم كل أمور إجراءات التصدير، مقابل عمولات، وألا تتأخر الإجراءات وتتعقد.
- وزير التموين «زعلان» من عدم مشاركتهم في اللجان التي شكلها وزير الاقتصاد أديب ميالة، الذي دافع بأنها لجان استشارية، وعندما عرض على وزير التموين قبول المشاركة رد الأخير بعبارة «أعوذ بالله».
- وزير المالية مأمون حمدان لم تعجبه الأرقام التي استعرضها وزير الاقتصاد أديب ميالة من مؤشرات عالمية. ليؤكد حمدان أن مؤشرات معظم التقارير العالمية غير صحيح، ويمكننا إنجاز مؤشراتنا.
- كان لافتاً حضور عدد جيد من الإعلاميين، من كل وسائل الإعلام المطبوعة، حتى وجود مواقع إلكترونية، وهذه خطوة تحسب لرئيس الحكومة عماد خميس، بانفتاحه على الإعلام، والتعامل معه كشريك، إذ كانت معظم هكذا جلسات مغلقة وسرية يحظر على من يحضرها التحدث عنها والتصريح بخصوصها.
- يسجل للإعلامي الزميل مرشد ملوك مدير المكتب الصحفي في رئاسة مجلس الوزراء التعامل المهني والراقي مع وسائل الإعلام، ومتابعته كل أمر ينقصنا أو معلومة نحتاجها، حتى إنه أرسل نسخاً من كل المذكرات التي نوقشت في الجلسة وكل محاضر الاجتماعات المتعلقة بالأمر إلى مكاتبنا، إذ كان رئيس الحكومة قد وجه بإعطائنا نسخاً عن المذكرات، والتي طالما كانت سرية، ونحصل على بعضها بشق الأنفس.

استفسار سيئ النية:

هل تعلم الحكومة بوجود شركة «صادرات سورية» يملكها اتحاد المصدرين، وتم تأسيسها كما يدعي بعض أعضاء الاتحاد بطلب من الحكومة السابقة؟ فهل المطالبة الحالية بتأسيس شركة تصدير هي لتوسيع الشركة القائمة وتفعيلها، أم لشرعنتها؟ أم ماذا؟

جلسة تموينية تحت القبة.. والدندن: الفقاعات الإعلامية للوزير غير مقبولة.. وأمامه ملف تجاوزات لم يحله

الغربي: الدعم التمويني سيكون نقدياً عبر حساب في المصرف التجاري لكل عائلة

- القمح المسرطن لم يدخل إلى البلد وبداية الشهر يتحسن الخبز

الوطن

وجه العديد من أعضاء مجلس الشعب انتقادات لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مرفقة بمطالبات يجب العمل عليها، أبرزها ضرورة ضبط الأسعار ولاسيما المواد الغذائية والسماح بالاستيراد المباشر منعاً للاحتكار وإلغاء دور الوسيط وضرورة إعادة الختم على أسطوانات الغاز منعاً من سرقتها حيث إنها تصل ناقصة إلى المنازل والعمل على تشديد الرقابة على محطات الوقود في كل المحافظات منعاً للتهريب وركز الأعضاء على أهمية قيام الوزارة بمتابعة ومراقبة المواد المنتهية الصلاحية التي تنتشر في الأسواق بعد تزويرها. إضافة إلى موضوع اللحوم وأسعارها التي تختلف بين المعلن عنها ما يباع للمواطن كذلك الأمر بالنسبة لأسعار البيض والحليب التي أصبحت مرتفعة جداً إضافة إلى ضرورة تأمين احتياطي للمحافظات من الحبوب والطحين وإنشاء صومعة للحبوب.

النائب مجيب الدندن كانت له وجهة نظر حول عمل الوزير والفقاعات الإعلامية التي يقوم بها، كمعاقبة مراقبي التموين وتحويلهم للأمن الجنائي ومن ثم إلى القضاء، بعد ذلك سيتم إخلاء سبيلهم مباشرة. مؤكداً أن هذا الإجراء مرفوض. والأمر ذاته ينطبق على المخبر المركزي وتصريح الوزير بأنه تمت إحالتهم إلى النيابة العامة. علماً أن لدى الوزير تقريراً من الرقابة الداخلية يشمل كل التجاوزات التي تجري في المخبر المركزي ومع ذلك لا يوجد أي إجراء حيال ذلك.

وأشار الدندن إلى أن مؤسسات التدخل الإيجابي وارتفاع أسعار السلع فيها أكثر من الأسواق والسبب أنه تم تسليمها للأسف إلى مستثمرين ناهيك عن عدم الاتفاق على سعر واحد فكل مستثمر في هذه المؤسسات الحكومية يبيع على هواه.

بدورها سألت النائبة جانسيت قازان الوزير عن حقيقة ما نشر حول دخول قمح مسرطن إلى البلد بطرق غير شرعية.

وطالبت النائبة فاطمة خميس بوجود سلة غذائية مدعومة للمواطنين لتخفيف الغلاء المعيشي بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وطالب النائب عمار الأسد بشرح سبب التقصير في صناعة مادة الخبز لكون الوزير قدم وعوداً بعودة لونه الأبيض خلال ١٥ يوماً، وطالب بضبط الأسعار عن طريق مراقبي التموين وزيادة أعدادهم من خلال انتقاء مدروس لهم.

وسألت النائبة سلام سنقر عما فعلته الوزارة في حالة احتكار مادة حليب الأطفال.

ورداً على الأعضاء نفى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي دخول أي قمح مسرطن إلى سورية. مؤكداً أنه لا يمكن أن تدخل أي شحنة قمح إلا عبر مرفأي طرطوس واللاذقية وعند وصولها يتم تحليل شحنات القمح من مخبر الجمارك ومخبر الوزارة وإجراء تحاليل إضافية لها في مخبر الطاقة الذرية. كما أعلن الغربي أنه سيتم تحويل البطاقة التموينية إلى بطاقة إلكترونية وسيكون الدعم نقدياً وهذه البطاقة ستكون عبارة عن حساب لدى المصرف التجاري السوري لكل عائلة. مجدداً التأكيد أن الوزارة تمكنت من تأمين احتياطي لمخزون القمح الإستراتيجي لعدة أشهر قادمة وستعيد نسبة الاستخراج بالنسبة للطحين في الأفران إلى ٨٠٪ ليعود رغيف الخبز إلى جودته السابقة وذلك اعتباراً من بداية الشهر القادم.

وفيما يتعلق باحتكار المواد لفت الوزير إلى أنه تم منح إجازات استيراد لأكبر عدد من التجار، ما سمح نوعاً ما بتخفيف الاحتكار في السوق.

وبالنسبة لتأهيل المراقبين التموينيين أكد وزير التجارة الداخلية أنه بعد إعادة الهيكلية الإدارية سيتوفر فائض من الموظفين أغلبهم من حملة الشهادة الجامعية وسيصبحون مراقبين تموينيين بعد تأهيلهم وتدريبهم وتم الطلب من الوزارات ندب الفائض لديهم من الموظفين لهذا الغرض. مضيفاً إنه تم توقيع اتفاقية مع غرفة صناعة حلب لشراء وتسويق كامل منتجاتهم من المنتج مباشرة إلى المستهلك من دون المرور بحلقة الوسطاء وذلك بسعر أقل بـ٤٠ بالمئة من سعر السوق عبر الصالات لعرضها.

وأضاف: إن الوزارة ستواصل عمليات نقل المواد والسلع الاستهلاكية جواً إلى محافظة الحسكة. أما بالنسبة للعمال المياومين في المخابز الآلية فسيتم تحويل عقودهم إلى عقود سنوية ومنحهم طبيعة عمل تحت مسمى «ساعتي طوارئ» يومياً ليتقاضوا ١٢ ألف ليرة سورية شهرياً لمساعدتهم على مصاعب الحياة.

«العقاري» يرفع سقف السحب من الصرافات من ٢٥ ألف ل.س إلى ٤٠ ألف دفعة واحدة

محمد راكان مصطفى

كشف مدير المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» عن رفع المصرف لسقف السحب الواحد في الصرافات الآلية إلى ٤٠ ألف ليرة سورية، بعد أن كان ٢٥ ألف ليرة سورية وذلك لجميع المتعاملين لدى المصرف دون الحاجة إلى التقدم بطلب رفع سقف، وذلك بعد الانتهاء من الفترة التجريبية التي قام بها المصرف على مدار يومي الجمعة والسبت الماضيين.

وبيّن العلي أن هذا الإجراء يأتي بهدف تخفيف الضغط عن الصرافات وتخفيف العبء عن المواطنين، وخاصة بعد الزيادة الحاصلة على الرواتب بعد زيادة التعويض المعيشي الأخيرة.

وضمن الخطوات التي يقوم بها المصرف لحل مشكلة ازدحام الصرافات كشف العلي عن عمل المصرف على فتح ثلاثة مراكز أحدها بساحة يوسف العظمة ويحوي ٢٢ صرافاً ومركز في منطقة البرامكة يحوي ٦ صرافات ومركز في منطقة المزة يحوي ٦ صرافات، ويستمر عمل هذه الصرافات خارج أوقات الدوام الرسمي وحتى الساعة السابعة مساءً.

موضحاً أنه وبهدف الحصول على فعالية قصوى من الصرافات تم الاتفاق مع جامعة دمشق ليتم تخديم الصرافات في منطقة البرامكة بالتغذية الكهربائية عبر مولدات الكهرباء في الجامعة في فترات التقنين وحتى الساعة السابعة، على حين سوف يتم تخديم الصرافات في منطقة المزة من خلال الطاقة الشمسية.

مبيناً أنه بالإضافة إلى نقاط البيع التي يتم العمل على افتتاحها في فروع المصارف العامة لتخديم صرف الرواتب للمتعاملين الموطنة رواتبهم لدى المصرف العقاري، تم الطلب من فروع المصرف بتبسيط إجراءات القبض من خلال فروع المصرف بموجب شيكات داخلية، أو بموجب بطاقات الصراف عن طريق نقاط البيع POS، مشيراً إلى قيام المصرف مؤقتاً بإجراء صيانة للصرافات التابعة للمصرف ليتاح وضع أكبر عدد ممكن من الصرافات التابعة للمصرف في الخدمة إضافة إلى إجراء إعادة توزيع الصرافات جغرافياً بما يتيح أكبر توزع جغرافي ممكن.

ندوة سوق العمل.. من دون اقتراحات لضيق الوقت!!

علي محمود سليمان

غابت المقترحات عن أوراق العمل التي قدمها المحاضرون خلال الندوة المشتركة التي أقامها الاتحاد العام لنقابات العمال بالتعاون مع جمعية العلوم الاقتصادية تحت عنوان «سوق العمل- الواقع والمقترحات» وذلك نظراً لضيق الوقت المخصص لكل محاضر -كما برر المحاضرون- حيث تم تخفيض وقت المحاضر إلى ٢٠ دقيقة ليقدم ورقة عمله!

وقد بدأ المستشار السابق لهيئة التخطيط والتعاون الدولي عصام الشيخ أوغلي بعرض ورقة عمله بعنوان «سوق العمل: الواقع والمطلوب» مشيراً إلى أن سوق العمل في سورية أصبح في وضع أكثر من خطير، حيث إن القوى البشرية تعتبر من سن ١٥ عاماً وحتى ٦٤ عاماً ولكن بسبب ظروف الأزمة فإن هذه الفئة أخذت في الانخفاض بسبب الهجرة وارتفاع معدلات الوفيات، مع أن سورية تعتبر من الدول المرتفعة في معدلات نمو السكان وهو ما كان يؤدي لدخول دفعات سكانية كبيرة إلى سوق العمل سابقاً.

ولفت أوغلي إلى معضلة أساسية تعاني منها سوق العمل وهي مشكلة التسرب من التعليم، كما أن التعليم المهني انخفض بشكل كبير، وبالتالي لدينا أفواج كبيرة من الداخلين إلى سوق العمل من غير الحاصلين على التعليم الكافي جامعياً ومهنياً.

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عابد فضلية أشار في ورقة عمله بعنوان «العمالة الفنية» إلى وجود منعكسات سلبية جداً على العمالة الفنية الإنتاجية والمؤهلة وخاصة بالنسبة للقطاع العام، فهناك أسباب كثيرة أدت إلى هرب ونزوح وهجرة أعداد كبيرة من الشباب المؤهلين فنياً إلى خارج البلد، أو الانتقال قسراً أو طوعاً من مكان الإقامة لأماكن إقامة أخرى في الداخل. ولفت فضلية إلى وجود أزمة في العقلية الحكومية للجهات المسؤولة عن تدريب وتأهيل العاملين حيث تعطل جزء من المعاهد والمدارس الفنية والحرفية خلال السنوات الماضية من دون أي اكتراث من الجهات المسؤولة عنها، ومن دون السعي لحل مشاكلها.

وبيّن فضلية أن المشكلة الأهم تكمن في خلل هيكلية سلسلة الرواتب والأجور للعاملين المؤهلين فنياً، حيث إن السلم الوظيفي لا ينصفهم.

بدوره أشار أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور أحمد صالح إلى غياب واضح للسياسة الصناعية، من خلال ورقة عمله «إستراتيجية النمو التشغيل في إعادة البناء»، حيث بيّن أن الإنفاق على البحث العلمي لم يتجاوز ١٪ في أحسن الأحوال، وهو رقم مخجل.

موضحاً أن المعدل المتوسط لمشاركة القوى العاملة إلى عدد السكان يبلغ ٦٠٪ عالمياً وفي سورية وصل في ذروته إلى ٤٠٪، ومعظم هذه القوى العاملة في سورية هي خارج التنظيم والتدريب والتأهيل، حيث نجد أن ثلث عمالة سورية يعمل في القطاع العام وثلثا هذه العمالة يعملان في القطاع الإداري وهي تتميز بضعف إنتاجيتها وضعف تقديمها للخدمات العامة، لافتاً إلى عدم وجود أي تقييم للسياسات لدى الحكومة، بالإضافة إلى تباين العمل بين السياسات النقدية والمالية وسياسات الوزارات المختلفة وغياب المفهوم الشامل لتشريعات العمل.